التكتل الإقليمي المغاربي وتداعيات أزمة بناء الدولة في ظل التحولات الإقليمية الراهنة.

The Maghreb regional bloc and the repercussions of the state-building crisis in light of the current regional transformations.

بـلال صيـاد. بجامعة أمحمد بوقرة بومرداس (الجزائر).

Available online at https://www.maspolitiques.com/ojs/index.php/ajps/article/view/185

ملخص:

إن بناء تكتل على المستوى الإقليمي يستلزم بناء دولة حديثة (دولة الحق والقانون، دولة المواطنة)، وعلى ذلك فهو يشكل معيارا مرادا تجسيده قيد الواقع. إلا أن عملية التجسيد في هذا السياق هي دائما عرضة لمجموعة من المؤثرات بحكم أن الدولة توجد بنيويا في إطار مجموعة من التفاعلات يفرضها الوضع الراهن بتحولاته.

وعليه بناء الدولة الحديثة لا يكون أبدا فعلا معزولا عن التحولات الإقليمية، لذا نرى هذا الفعل من خلال مجموعة من التفاعلات التي تحكم بنيويا مختلف الأنساق بما فيها الدولة.

كذلك تعتبر ثورات الربيع العربي حصيلة لمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، التي كان لها دور أو تأثير لبنية الدولة في المنطقة العربية دون استثناء، مما أدى إلى سقوط بعض الأنظمة العربية، وإحداث التغيير السياسي في المنطقة وتأثيرها على التكتلات الإقليمية.

الكلمات المفتاحية: الدولة المدنية، الأزمة البنيوية، المجتمع المدني.

Abstract :

The regional level conglomerate requires the building of modern state (law's state and state of citizenship), and thus constitutes a criterion for its actualization.

However, the embodiment process in this context is always subject to a range of influences by facts virtue that the state is structurally within the range framework of interactions imposed by the transformations status.

In order the building of modern state is never isolated from regional transformations, so we see this act by the interactions series that govern structurally various formats including the state.

The Arabic spring revolutions are the result of internal and external factors, which had a role or influence on the state structure in the Arabic region without exception, which led to the fall of some Arabic regimes, so it had a role in bringing political change in the region which affects regional conglomerates.

Keywords: civil state, structural crisis, civil society.

مقدمة:

يشهد العالم العربي في السنوات الأخيرة أي منذ عام 2010، موجة من التحولات كانت بمثابة المحرك أو المؤثر في تذليل التسلط ومحاولة مواكبة عملية الانتقال إلى نظم أكثر ديمقراطية. وبصورة أخرى المنطقة العربية تتجه نحو الخروج من باراديم التسلطية الذي حكم المنطقة لعدة عقود وبدأ نحو الزوال مع هذه التحولات والانتفاضات الشعبية التي أطلق عليها اسم الربيع العربي، وعليه العمل السياسي العربي يتطلب من الأنظمة السياسية كضرورة المواكبة بمنهج صحيح ومتين للخروج من هذه الأزمة إن صح التعبير، والتغيير والتحديث والتطوير، حتى تكون قادرة على مواجهة التحديات والرهانات التي هي محصلة لمجموعة من العوامل الداخلية الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية وجانب من العوامل الخارجية التي كان لها تأثير على بنية الأنظمة السياسية وبالتالي تكتلاتها الإقليمية لهذا سنحاول في هذه الورقة البحثية دراسة الأزمة البنيوية في المغرب العربي ومدى تأثيرها على تكتلاتها على المستوى الإقليمي خاصة مع تفاعل هذه الشعوب مع هذا الحراك رافعة مطلب تحديث الدولة، كمدخل لإسقاط الفساد وتحقيق عملية التحول الديمقراطي الذي يسهم بدوره في بناء تكتل على المستوى الإقليمي (المغرب العربي).

وهذا من خلال طرح إشكالية مركزية بالصيغة التالية: **ما مدى تأثير الأزمة البنيوية للدولة والتحولات الراهنة على التكتل الإقليمي المغاربي؟**

بناءا على الإشكالية المطروحة يمكن صياغة فرضيتين أساسيتين كإجابة للإشكالية المطروحة.

1- تختلف درجة انعكاس التحولات الإقليمية على بناء الدولة الحديثة في المغرب العربي ضمن معيار من تحولات التأثير إلى تحولات عدم التأثير.

2- بناء تكتلات إقليمية (المغرب العربي) يستدعي بناء دولة حديثة قائمة على أسس ديمقراطية.

محاور الورقة البحثية:

المحور الأول: مقاربة مفاهيمية للدولة الحديثة (دولة الحق والقانون).

المحور الثاني: التحديات الراهنة وتأثيرها على التكتلات الإقليمية.

المحور الثالث: بناء الدولة الحديثة كمدخل لبناء تكامل مغاربي.

المحور الأول: مقاربة مفاهيمية للدولة المدنية الحديثة.

أولا: المقصود بالدولة المدنية الحديثة.

الدولة المدنية الحديثة هي الدولة الديمقراطية والتعددية، تنهض على التداول السلمي للسلطة، وتسعى إلى تشييد دولة المواطنة والعدالة الاجتماعية واحترام حقوق الإنسان ينتفي فيها الإقصاء والتهميش ورفض الاخر. إضافة إلى تحقيق تنمية إنسانية متوازنة ومستدامة.[1] إن الدولة الحديثة العصرية، منبع العقلية بالمفهوم الفيبيري، ومصدر كل تقدم وتحديث واستقرار، وتجاوز للمرحلة الطبيعية المتوحشة حسب نظرية العقد الاجتماعي ... لا يمكن أن تتحقق في غياب

[1]- صالح بلحاج، **أبحاث وأراء في مسالة التحول الديمقراطي**، الجزائر: مخبر دراسات السياسات العامة في الجزائر، 2012، ص35.

تحديث المجتمع. فبناء الدولة العصرية يحتاج بدوره إلى نخبة عصرية متشبعة بأفكار الحداثة في جل أبعادها الاقتصادية، السياسية والاجتماعية.[2]

كذلك بناء الدولة المدنية يتطلب علاقة جديدة بين الدولة والمجتمع، تكون فيها الدولة مستندة إلى مجتمع مدني مستقل نسبيا، يضم مواطنين تربطهم علاقات المواطنة وعلاقات قانونية تتضمن حقوقا وواجبات نحو الدولة وضمانات ضد تعسفها، وحق المشاركة المنظمة في الحياة السياسية بواسطة اختيار ممثليهم في مؤسسات الدولة. هذه العلاقة الجديدة تقتضي أن يكون المصدر الوحيد للسلطة والشرعية هو الأمة المتجسدة في هيئة الناخبين، بهذا تصبح مؤسسات الدولة قوية وتكون سلطاتها الأساسية بالدرجة الأولى رئيس الدولة وأعضاء السلطة التشريعية متحررة من الضغوط مهما كان مصدرها.[3] أما في المغرب العربي فلقد تشكلت الدولة الحديثة ضمن سياق استيراد الأنماط السياسية الغربية، في حين أن المجتمعات المغاربية تنتمي إلى نظام اجتماعي أخر، مختلف جذريا عن المجتمعات الغربية. ولهذا فمن الطبيعي أن تبرز حدة تنافر الثقافات داخل المجتمعات المغاربية، وتعيش حالة من التوتر على صعيد الهوية بين تاريخها وتاريخ المجتمعات الغربية المصدرة، وتعاني من أثار التبعية للتماهي مع الغرب لتنميتها.[4]

يمكن القول أن الدولة المدنية هي الدولة التي تقوم على مبادئ الديمقراطية وتحترم الحقوق والحريات العامة الأساسية للأفراد كافلة للعدالة الاجتماعية، والتي تقوم على التداول السلمي للسلطة عن طريق حرية اختيار الشعب لممثليهم عن طريق ما يفرزه الصندوق بكل شفافية وديمقراطية (دولة الحق والقانون). فتساءلت لماذا لم نصل إلى إقامة اتحاد مغربي إلى حد الآن بالرغم من أن بوادر تأسيسه كانت سنة 1986؟ ولكن الأزمة التي تعانيها الدولة العربية هي أزمة مركبة، أي معقدة ومتنوعة المستويات، بحيث اتخذت فيها صيغة الأزمة المنظومية. وهو الأمر الذي يجعل من دراسة مظاهر الأزمة البنيوية في الدولة العربية المعاصرة فهي غاية في الأهمية من الناحيتين النظرية والعملية، من أجل تأسيس بديل واقعي وعقلاني لأزمتها الحالية، ومن ثم إمكانية اشتراكها الفعال في التكامل العربي من جهة، وفي تحديات الصراع العالمي المعاصر من جهة أخرى.[5] وقد تعترض بعض المعيقات التي تحول دون تجسيد فكرة الدولة المدنية من جهة وتزيد من حدة الأزمة البنيوية من جهة أخرى.

ثانيا: العوامل التي تحول دون تحقيق أو بناء دولة مدنية حديثة.

هناك مجموعة من العوامل نرى أنها كمعيق لتحقيق الدولة المدنية في المغرب العربي ومن بين هذه المعيقات أو العوامل نلخصها في يلي:

أزمة الشرعية: تعد أزمة الشرعية من أهم وأعمق وأخطر الأزمات التي تعاني منها الدولة العربية المعاصرة. والسبب يعود في ذلك إلى أنها لم تصب النظام القائم فحسب، بل وتعدته إلى فكرة الدولة ذاتها. مما جعل من إشكالية الشرعية إشكالية سياسية مركبة، وذلك لما للدولة من أهمية جوهرية بالنسبة لتثبيت قيم الشرعية من جهة، وتفعيلها في الوعي الاجتماعي والقانون من جهة ثانية، ومن ثم قدرتها على جعل نفسها بؤرة الولاء الأكبر للفرد والمجتمع من جهة ثالثة.

---

[2]– محمد قدوسي، **الدولة الحديثة في العالم العربي وظاهرة الربيع الطاقوي**، الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، 2015، ص171.

[3]– ابتسام الكتبي وآخرون، **إلى اين يذهب العرب رؤية 30 مفكر في مستقبل الثورات العربية**، بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2012، ص50.

[4]– محمد صالح الهرماسي، **مقاربة في إشكالية الهوية المغرب العربي المعاصر**، دمشق: دار الفكر للنشر، 2001، ص118.

[5]- أشواق عباس، **الأزمة البنيوية للدول العربية المعاصرة**، مجلة الديمقراطية ، (د س ن)، ص5. على الموقع: www. democracy Ahram. org تاريخ التصفح: 18 نوفمبر 2017.

وليس اعتباطا أن تنمو وتتراكم مختلف نماذج الولاء الجزئي والتقليدي، بمعنى تنامي نفسية وذهنية الولاء الفردي والاجتماعي لكيانات ما قبل الدولة، مثل الانتماء الجهوي والطائفي والقبلي والديني. فهي مظاهر تشير من الناحية العامة إلى وجود خلل في شرعية الدولة العربية الحديثة، وإشكالية سياسية فيها أيضا. وهو واقع جعل البعض يتكلم عن أن هذه الأزمة تشمل كلا من النظام السياسي والدولة في آن واحد. وهي أزمة تجد تعبيرها في نمو مختلف مظاهر الاحتجاج تجاهها من السلمي إلى العنيف.[6] كما تعد تعتبر الشرعية أحد المتغيرات التي تزيد من تأزم الوضع داخل الأنظمة والمجتمعات، فالأنظمة السياسية لم تسع بعد استقرارها في العقود الثلاث المنصرمة إلى تعزيز شرعيتها باليات ديمقراطية تكفل الرقي بمستويات التنمية السياسية* والاقتصادية والاجتماعية، إنما تكتفي بتعزيز سلطتها بسيطرتها على مفاصل القوة، وهو ما يمهد لزعزعة تلك الشرعية وفق التحديات الراهنة ولا يعد الحراك الاحتجاجي السياسي للقوى الشعبية، هو المؤشر الوحيد الدقيق لقياس حدة أزمة الشرعية، بالرغم من انه شهد حالات عنف في العقود الأخيرة على درجة من الدلالة الفائقة. ومن بين المؤشرات الدالة على أزمة الشرعية ظواهر الصدام الأهلي والقبلي مع السلطة على نحو ما حصل في الحروب الأهلية مثل السودان والصومال، والنزاعات المسلحة في شمال إفريقيا.[7]

وهناك الكثير من الأسباب التي يؤدي توفرها أو بعضها إلى أزمة في شرعية النظام ومن بين هذه الأسباب ما يلي:[8]

- استنفاد النظام للتعرض الذي قام من اجله بمعنى انه إذا قامت ثورة أو انقلاب عسكري في بلد ما أسفر عن نظام حكم سلطوي شغل نفسه بمسألة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي حال بلوغ هذا الهدف فان النظام السياسي القائم يكون قد استنفذ غرض وجوده، مما يؤدي إلى تراجع شرعيته، ومن جهة أخرى قد يفشل هذا النظام السياسي في تحقيق الهدف الذي قام من اجله، فيفقد شرعيته أيضا.
- التغيير في القيم الاجتماعية التي تصبح أقل تقبلا للحكم التسلطي، بمعنى أن تكون هناك قيم معينة تشكل أساس شرعية نظام الحكم ولكن بعد فترة معينة تتغير هذه القيم وبالتالي يفقد النظام السياسي شرعيته من خلال تغير القيم.
- عدم قدرة النظام السياسي على إستعاب المتغيرات الجديدة في المجتمع، وفي مقدمتها ظهور فئات جديدة يعجز النظام السياسي عن توفير فرص المشاركة لها، ويحدث هذا بشكل خاص في الفترات التي يشهد فيها النظام السياسي تحولات اقتصادية أو اجتماعية.

إشكالية الاستقرار السياسي: إن عدم الاستقرار السياسي يحد من قدرة النظام السياسي على إستعاب القوى الجديدة في المجتمع ومطالبها، وخاصة المشاركة السياسية بطريقة متدرجة مخططة وسلمية. ومن هنا فإن عدم الاستقرار السياسي، الذي عادة ما يواجه بالقهر والقمع يعرقل محاولة الدولة الاقتراب من المفهوم الديمقراطي لأنه يعكس عدم

---

[6] – أشواق عباس، **مرجع سبق ذكره**، ص6.

* **التنمية السياسية** هي زيادة المساواة وقدرة النظام السياسي وتمايز البنى السياسية، كما تعنى كذلك النظام المتطور سياسيا الذي يواجه بنجاح الضرورات الوظيفية لكل نظام سياسي وهي عند بعضهم وضع رموز سياسية متغيرة ورموز لتوطيد الهوية الوطنية، وبنية مركزية قانونية وسياسية، وقنوات لتنظيم الصراع السياسي. للتفصيل انظر، صالح بلحاج، **أراء وأبحاث في مسالة التحول الديمقراطي**، الجزائر: مخبر دراسات وتحليل السياسات العامة في الجزائر، 2012، ص67.

[7] – سفيان داسي، **الانقسامات المجتمعية والصراع على السلطة في إفريقيا دراسة في التعقيدات الاثنية وإشكالية بناء الدولة في نيجيريا**، مجلة قراءات افريقية، ع33، السنة 13، القاهرة، سبتمبر 2017، ص57.

[8] – إيمان احمد، **قراءات في الديمقراطية والتحول الديمقراطي**، الجزء2، القاهرة: المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 5 مارس 2016، ص ص5، 6.

مرونة الهيكل النظامي وعدم قدرته على التلائم مع المتغيرات الناشئة في المحيط الاجتماعي. من الناحية السياسية يعرقل عدم الاستقرار السياسي سعي الدول النامية نحو الديمقراطية وذلك لأكثر من سبب: كتطور عدم الاستقرار السياسي إلى فوضى هدامة نتيجة للانقسام والتفرقة إلى حركات وأجنحة متصارعة عند التفكير في إقامة بناء جديد يحل محل البناء القديم.[9]

كما يخضع أي استقرار سياسي لتأثير نوعين من العوامل، أولهما تكون له أثار استقرارية، وثانيهما تكون له أثار غير استقرارية، بحيث تكون حالة النظام هي نتاج التفاعل بين هاذين النوعين من العوامل، وبذلك إن كل سلطة تتجه احد الاتجاهين: فأما إن تتحول إلى إدارة السلطة تدير مؤسسات المجتمع تحت سلطة الدولة، الدستور، فتنتمي بذلك إلى أنظمة الاستقرار السياسي الدستوري الإداري، أو أن تبقى سلطة متسلطة فتنتمي إلى سلطة الانقلابات وبعبارة أخرى فإن وجود استقرار سياسي للحكم القائم يعني تغلب القوى الإستقرارية قوى عدم الاستقرار والعكس صحيح.[10]

وأمام كل هذه العوامل تبقى مسألة عدم الاستقرار الظاهرة التي تعيق تحقيق الانسجام المجتمعي، بوصفها سببا في إعاقة تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد، وهي الحالة التي أريد أن تعيش في ويلاتها الأنظمة والشعوب الإفريقية على حد سواء، وهو الطابع الراديكالي للنظم الإفريقية، ومحاولتها إيهام الشعوب بحالة الأزمة الدائمة.[11] فالاستقرار السياسي political stabilité هو الغاية التي تنشدها أنظمة الحكم في مختلف بلدان العالم، ولكن ذلك لم يكن دائما متوفرا إلى اختلاف المصالح ضمن طبقات المجتمع. مما أدى في كثير من البلدان والأحيان إلى الفوضى والاضطرابات وفقدان الأمن وحتى إلى حركات العصيان والثورة في صفوف المواطنين، حيث ينعدم الاستقرار السياسي في المجتمع وتنقطع صلة التوافق بين الدولة ومؤسساتها من ناحية، وبين الأفراد الموجودين تحت حماية الدولة من ناحية أخرى.[12]

ضعف المجتمع المدني: تشتمل بنية المجتمع المدني الحديث الذي هو حاجة أكثر منه واقعا قائما بالضعف، نظرا لغياب القاعدة الاقتصادية والمجتمعية لهذا المفهوم، وهذا يمثل مأزقا من مأزق التحول السياسي، حيث أن فاعلية منظمات المجتمع المدني وقوتها مستمدة من تمتع هذه المؤسسات بالاستقلالية والفصل بين مؤسسات الدولة والمؤسسات المجتمعية، ومستمدة كذلك من تعدد مصادر قوتها المادية والبشرية، ومن توافر نظام اجتماعي ديمقراطي حديث تباح فيه حريات التنظيم والنشاط من الناحية القانونية. إذ تعتبر القوانين التي تحكم عمل منظمات المجتمع

---

[9]– عبد الحميد الجزار حجازي، **العوامل الاقتصادية وظاهرة عدم الاستقرار السياسي في الكويت**، بحوث اقتصادية عربية ع63، 64، (د ع ن)، خريف 2013.ص 130.

[10]– سفيان فوكة، مليكة بوضياف، **الحكم الراشد والاستقرار السياسي ودوره في التنمية**، مقدمة في ملتقى وطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات 16– 17 ديسمبر 2008، فرع العلوم السياسية كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة شلف: كلية الحقوق والعلوم السياسية، ص12. على الموقع: www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires-2008/dicmbre-2008/com-dic-2008-31.pdf. تاريخ التصفح: 18 نوفمبر 2017 على الساعة: 10:30.

[11]– سفيان داسي، **مرجع سابق الذكر**، ص58.

[12]– تشارلي تيللي ترجمة فاضل طباخ، **الديمقراطية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص348.

المدني، من أهم العوامل التي تحد من قدرة هذه المنظمات على ممارسة نشاطاتها، بسبب ما تفرضه من قيود على مواردها المالية وإعطائها الصلاحيات للجهات الحكومية بالإشراف على منظمات المجتمع المدني المختلفة.[13]

نلاحظ أن هذه المعيقات أزمة الشرعية، إشكالية الاستقرار السياسي، ضعف المجتمع المدني. تشكل الحجر الأساس إذا تم تذليلها وتحويلها إلى بوادر لتفعيل وتحقيق الدولة المدنية الديمقراطية التي تكفل الحقوق والحريات العامة. وعليه هذه المعيقات هي عبارة عن معايير أو كمؤشرات يقاس بها بنية الأنظمة السياسية، أي تشكل محور العملية السياسية داخل النظام. لهذا هناك عوامل أخرى هي كذلك تشكل مصدر تهديد لكن على النظام الإقليمي (جيو بوليتيك)، التي سنلحظها في المحور الأتي وكيف تؤثر على الدولة بشكل خاص وعلى تكتلاتها الإقليمية بشكل عام.

المحور الثاني: التحديات الراهنة وتأثيرها على التكتلات الإقليمية.

أولا: الحركات الاحتجاجية وتأثيرها على التكتلات الإقليمية في المنطقة المغاربية.

تشكل الثورات العربية (الربيع العربي)، بمثابة الزاوية التي من خلالها زادت حدة الصراع من جهة ومن جهة أخرى تشكل عثرة للدخول في تكتل إقليمي وهناك عدة أسباب لقيامها اجتماعية كانت كالبطالة وحدة التفاوت الاجتماعي، وسياسية كانعدام مظاهر التنمية السياسة والتداول السلمي على السلطة، أما اقتصاديا نظرا لغياب بنية تحتية سليمة مبنية على أسس ومعايير التنمية نتيجة اعتمادها على الريع. كل هذا في سبيل إفشاء دولة مدنية حديثة دولة تحترم الحريات الأساسية للأفراد ومن بين هذه الثورات نلاحظ كل من ثورتي تونس وليبيا.

فلقد شهد النظام الإقليمي العربي بعد الثورات مرحلة غير مسبوقة، تضع مستقبل المنطقة على المحك. ثمة بعض مؤشرات التفكك والتجزئة التي تشهدها العديد من دول الثورات، في ظل ظواهر داخلية جديدة أبرزت مشاهد العنف وعدم القدرة على تحقيق التوافق الداخلي، والعجز عن الإمساك باللحظة التاريخية التي أسفرت عن تغيير سياسي شامل، لكنها لم تظهر بعد تجلياتها في النواحي الاجتماعية والثقافية والفنية والقيم.[14]

1- الثورة التونسية:

لقد بدأت أحداث الربيع العربي من تونس مع إحراق الشاب محمد البوعزيزي لنفسه أمام بلدية سيدي بوزيد، وهو عمل فردي عفوي تكرر حصوله في تونس وقد حصل أواخر عام 2010، في مدينة المستتير الساحلية وخرجت أثرها الاحتجاجات أيضا، لكن حادثة البوعزيزي تطورت فجأة على أيدي الناشطين على شبكات الانترنت وتحولت من إحتجاجات مطلبية ونقابية إلى السعي لإسقاط النظام، وتفجرت الأحداث بقوة مع دخول فرق قناصة خاصة محلية وأجنبية مشبوهة على الخط وقتلها عشرات المتظاهرين متسببة برفع حالة الاحتقان الشعبي ضد النظام، إلى أن حدث انقلاب دبره الجنرال رشيد عمار رئيس أركان الجيش التونسي ضد الرئيس زين العابدين بن علي، من خلال إخراجه من تونس بصورة مؤقتة بأوامر عسكرية أمريكية حاسمة.[15]

---

[13]- عايدة مسلم حماد النوايشة، **دور منظمات المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في الأردن (1989-2009)**، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط كلية الآداب والعلوم، 2011/2010)، ص80

[14]- معتز سلامة، **التحولات الإستراتيجية في النظام الإقليمي العربي 2011- 2012، رؤية استشرافية**، 27 ربيع الثاني 1434. 9 مارس على الموقع: www.alarabiya.net/ar/arabic-studies/09/03/2013. تاريخ التصفح: 18 نوفمبر 2017 على الساعة 15:10.

[15]- حسن محمد الزين، **الربيع العربي أخر عمليات الشرق الأوسط الكبير**، بيروت: دار القلم الجديد للنشر، 2013، ص21.

كما تعد الثورة التونسية بمثابة الانطلاقة أو الشرارة الأولى بما سمي ثورات الربيع العربي، حيث خرج ألاف التونسيين في 18ديسمبر 2010، الرافضين لأوضاع البطالة وغياب العدالة الاجتماعية وتفاقم الفساد، خلفت هذه المظاهرات العديد من القتلى والجرحى فكان من نتائجها استقالة الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي، يوم 14 جانفي 2011.[16] بعد 23 عاما من الحكم البوليسي، ومع نجاح الثورة التونسية، بدا أن المنطقة العربية مقبلة على زلزال شديد لم يكن متوقعا من كل مراكز الرصد والدراسات، فأخذت المنطقة تمر بثورات شعبية من شرقها إلى غربها، كانت مصر محطتها الثانية.[17]

ولكن في هذه الحالة الربيع العربي بزغ من رحم التحالفات ـ الاقتصادية (رجال الأعمال)، السياسي (الحكم الدكتاتوري)، حيث أدى ارتباط شركات الأعمال بالعولمة الاقتصادية إلى تأثرها ـ خاصة أبناءها حديثي التعليم ـ بثقافة العولمة أيضا، وهي ثقافة ديمقراطية بطبيعتها تتناقض مع الشمولية والبيروقراطية التي كانت تحكم المنطقة، وهي التي تتناقض أيضا مع الشمولية الدينية التي تحكم الآن. في هذا المناخ كان طبيعيا ألا يشهد الفكر الإسلامي في منطقتنا أي نوع من الإصلاح أو التجديد الديني كالذي عرفته أوروبا والغرب، وفتح الباب أمام مفهوم الدولة الوطنية المدنية الديمقراطية الحديثة.[18]

2- الثورة الليبية:

لقد شكلت الثورة الليبية نموذجا مختلفا نظرا لعدم وجود نظام سياسي قائم، واتخذت شكل حرب تحرير عمت غالبية المدن وأنتجت قيادتها قبيل تحقيق أهدافها وتخوض حرب الاعتراف بشرعيتها مع النموذج القذافي.[19]

في حقيقة الأمر صورة ليبيا اليوم تعري كل تدخل خارجي وتسمياته الإعلامية المفبركة والمخجلة في تشويهها لمعانيها اللغوية، وتدين في الوقت نفسه مستويات التدخل الداخلي في التشبث في إدارة الحكم أو التسابق إليه. كما تتوازى مع التدخلات التي أخذت دوائرها تكبر يوميا عن بدايتها، والتي حولت الانتفاضة السلمية إلى مسلحة، والصراع مع السلطة إلى معارك دموية بين الأهالي والمدن الذي لا أملا واضحا قريبا في نهايته ليبيا تتدمر كل يوم يمر. والتفرج عليها يبعدها عن الهم العربي ويفتح الباب أمام مخططات الغزو والاحتلال.[20] كما يمثل الوضع الأمني الهش في البلاد اكبر تحد مباشر للعملية الانتقالية في ليبيا، إذ يشكل عشرات الآلاف من الثوار المسلحين المنظمين في عشرات الميليشيات ذاتية القيادة ـ أو الكتائب كما يسمون أنفسهم ـ شبكة من السيطرة على مختلف أنحاء البلاد. وقد كانت ممارسة

---

[16]- رفيق الحبيب، **تحولات الدولة والمجتمع بعد الربيع العربي**، (د ع ن)، (د د ن)، 2013، ص8.

[17]- محمد تركي بن سلامة، **الحراك الشبابي الأردني في ظل الربيع العربي دراسة ميدانية ونوعية**، عمان: مؤسسة المستقبل ومركز البديل للدراسات والأبحاث للنشر، 2013، ص17.

[18]- فؤاد السعيد، **ثورة مصر تفاعلات المرحلة الانتقالية الممتدة وسيناريوهات المستقبل**، كتاب الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد دراسة حالات بيروت: دار شرق الكتاب للنشر، 2013، ص106.

[19]- حمزي المصطفى، **الثورات وقصور التفكير الغربي عن الديمقراطية في المجتمعات العربية**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2011، ص7.

[20]- كاظم الموسوي، **زمن الغضب العربي الثورات الشعبية الجديدة**، ط2، (د ع ن)، (د د ن)، 2012، ص125.

السلطة على هذه الكتائب المسلحة أمرا في غاية الصعوبة في المراحل الأولى من القتال أنشأ المجلس الانتقالي جيش التحرير الوطني، فهو محاولة اندماج وتنسيق بين كتائب مستقلة شكلها ضباط سابقون ومواطنون عاديون، وفي بيئة ما بعد الثورة أظهرت هذه الكتائب انعدام الثقة، لا في الحكومة المؤقتة وحسب، بل بين بعضها البعض أيضا وهذا ما جعل يتأزم الوضع ويزداد أكثر فأكثر بين هذه العناصر ويخلق التوتر بين هذه الكتائب، والذي انعكس بالسلب على الوضع الداخلي في ليبيا والوضع الإقليمي للمنطقة من خلال حدة الصراع القائمة وانتشار السلاح.[21] في حقيقة الأمر جرى إسقاط النظام بالقوة الأطلسية بعد أن أخذت الأمور منحى الحرب الأهلية، وكادت الثورة أن تفشل، إذا اعتبرنا أن هناك فعلا ثورة نتيجة الطبيعة القبلية للشعب الليبي، والجغرافيا الصحراوية الشاسعة لليبيا، ولكن حاجة أمريكا وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا للنفط الليبي باي ثمن ودموية القذافي من جهة ثانية عجلت في خيار الحسم العسكري، وبالأساس ليبيا سميت بالاسم ضمن قائمة الدول التي تحدثت عنها دراسة مؤسسة راند البحثية لعام 2007 بضرورة إسقاط الديكتاتورية فيها لأجل القضاء على منابع التطرف المتزايدة في أرجائها، خاصة أن نسبة الأعضاء الليبيين في تنظيم القاعدة مرتفعة حسب الأبحاث الأمريكية قياسا على غيرها من الدول العربية.[22]

وعليه يمكن القول أن التغيير ليس حالة معزولة في الزمان والمكان، بل هو مسلسل من الأحداث والتراكمات التي ينتجها الفاعلون لتتوالى، فتحدث تغييرا تدريجيا أو مفاجئا. هكذا عبر الأستاذ محمد كولفراني، فالتغيير من وجهة نظره لا يهتم بمجال واحد، بل يتعدى إلى جميع مجالات المجتمع، وموضوعه يمكن أن يكون عميقا، ومن ثم فهو بنيوي، أي يمس النسق السياسي والاجتماعي ككل، كما قد يكون عرضيا أي أنه لا يمس عمق الأشياء، بحيث انطلاقا من هذا التوجه يمكن إسقاط بعض من نماذج التغيير على المنطقة المغاربية لما شاهدته من حراك شعبي تمثل في الانتفاضة التونسية والليبية، والتي قد تولدت فيها عدة تهديدات في المنطقة.[23]

تعتبر هذه الحركات الاحتجاجية نتيجة لعدة عوامل كانت السبب في إشعال شرارة هذه الثورات من مفتعليها على مستوى الوطن العربي بشكل عام والمنطقة المغاربية بشكل خاص وهذا نتيجة الإحباط من الأوضاع السياسية القائمة فدول الربيع العربي لديها أسوء سجل على مستوى العالم بانتهاك حقوق وكرامة الإنسان، كالقهر، القمع، الاعتقالات، إقصاء المعارضة، تزوير إرادة الشعب (الانتخابات). أما الجانب الاقتصادي والاجتماعي تتمثل في مجموعة من العوامل على النحو الأتي:[24]

- تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي وتراجع مستوى المعيشة (الدولة الريعية).
- تراجع جودة الخدمات العامة كالصحة، التعليم، المواصلات.
- ارتفاع معدلات التضخم مما يؤدي ذلك إلى ارتفاع الأسعار وسوء التغذية.

---

[21]– سالم بول وأماندا كداليك، **تحديات العملية الانتقالية في ليبيا**، كتاب الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد دراسة حالات بيروت: دار شرق الكتاب للنشر، 2013، ص120.

[22]– حسن محمد الزين، **مرجع سبق ذكره**، ص267

[23]– فخر الدين ميهوبي، **إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي دراسة في تطور دولة ما بعد الاستعمار**، القاهرة: مكتبة الوفاء القانونية للنشر، 2014، ص130.

[24]– محمد تركي بن سلامة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص20، 21.

- ارتفاع معدلات الفقر والبطالة فالنسبة الأكبر من السكان هم تحت خط الفقر، وتصل إلى 60%، أما معدل البطالة في المنطقة العربية فهو أعلى معدل عالمي.

ثانيا: التهديدات الأمنية في المنطقة المغاربية.

هناك مجموعة من التهديدات الداخلية التي تشكل تحديات في المنطقة على دول المغرب العربي كافة والجزائر بصفة خاصة وهذا نظرا للدور المحوري الذي تلعبه في القارة الإفريقية ومن بين هذه التحديات الإرهاب، الهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة.

1- الإرهاب:

الإرهاب هو مجموعة من أعمال العنف التي تربطها مجموعات ثورية تعرض أرواحا بشرية للخطر وتهديد حرياتهم الأساسية، ويهدف إلى الإبقاء الرعب بين الناس، والغرض منه الضغط على الجماعة أو الدولة لتغير سلوكها اتجاه موضوع أو سياسة ما.[25] ومن خصائص هذه الحركات فمايلي:

- غموض الهدف السياسي لمعظم هذه الحركات وما يجري من قتل للأبرياء.
- تتصف أعمال هذه الجماعات بصعوبة التنبؤ بحدوثها وتحديد الدول المستهدفة.
- إلحاق اكبر قدر من الخسائر البشرية في المواقع التي تتعرض لهجماتها، واعتماد هذه الجماعات على التنظيم العنقودي لمجموعات صغيرة غير مترابطة بعضها مع بعض.

فلقد تنامت هذه الحركات بحيث انتشرت في جميع قارات العالم، وارتبطت بتجارة السلاح وتهريب المخدرات وجماعات الجريمة المنظمة.[26]

كما لا ننسى كذلك أن المنطقة المغاربية، عرفت تدهورا خطيرا بعد اندلاع الثورة في ليبيا مع انتشار الأسلحة في كل مكان، ما أدى إلى توضيفه في مطالب فدرالية والمشاركة في السلطة مثل ما حدث في مختلف القبائل في ليبيا. كما أدت الفوضى الأمنية في المنطقة إلى تهريب السلاح من ليبيا إلى مالي والنيجر واستعماله من طرف الجماعات المتطرفة في دول الساحل كل هذه الظروف أدت بالدول المجاورة إلى اخذ الحيطة والحذر وتكبدها خسائر مادية واستنفار أمني على حدودها من بينها الجزائر.[27] ترى مقاربة الأمن الإقليمي بأن الدولة القومية اليوم حتى ولو كانت قادرة على الحفاظ على الاستقرار والأمن الداخلي إلا أنها لا تستطيع تحقيقه على المستوى الخارجي، فاليوم هي خاضعة لمنطق إقليم يجعلها تتأثر بالأحداث المحيطة بها والتي تعنيها بدرجة كبيرة. لذلك فمن الطبيعي أن تتأثر الدولة

---

[25]- حسين بوادي، **حقوق الإنسان بين مطرقة الإرهاب وسندان الغرب**، القاهرة: دار الفكر الجامعي للنشر، 2004، ص54.

[26]- محمد المصالحة، **التطورات في البنية الدولية وتأثيرها في ظاهرة الإرهاب**، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ع21، شتاء 2009، ص ص69، 70.

[27]- عبد الوهاب عمروش، **الأمن في منطقة المغرب العربي والساحل التحديات والاستراتيجيات**، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، مخبر دراسات وتحليل السياسات العامة في الجزائر، ع2، أكتوبر 2013، ص ص77، 78.

بما يحدث في نطاقها الجغرافي من توترات واضطرابات. ويمكن للأمور أن تتطور إلى حد زعزعة أمنها نتيجة لما تفرزه الأحداث الإقليمية. وفي هذا الإطار فإن النزاع في مالي لم يخرج عن هذه القاعدة حيث أن تأثيراته لم تقتصر على الفضاء المالي بل تعدت إلى فضائين تنتمي إليهما مالي وهو غرب أفريقيا ومنطقة الساحل الإفريقي.[28] وقد تأثرت الجزائر أيضا بهذه التجارة غير الشرعية كنتيجة للأوضاع الأمنية التي فرضها النزاع المالي فقد أشارت مصادر أمنية إلى عملية توقيف أكثر من 200 متهم بتهريب السلاح في الحدود أن هناك تغير في طبيعة الأسلحة التي تسوق في الجزائر من الأسلحة الخفيفة إلى رشاشات من مختلف الانواع. مما أدى على زيادة التخوف من وصول هذه الجماعات الإرهابية المنتشرة في المنطقة.[29]الجنوبية الشرقية خلال عام 2011، وتفكيك عشرة عصابات متخصصة في تهريب السلاح على الجزائر، وعن حجز 1500 قطعة سلاح وكميات كبيرة من الذخيرة، كما وقد نجدها حريصة في عدة مناسبات افريقية من خلال ما دعا إليه وزير الشؤون الخارجية عبد القادر مساهل من العاصمة الافوارية أبيدجان، إلى تسوية النزاعات في إفريقيا من خلال حلول سياسية نابعة من الأطراف المعنية قصد وضع حد للتحديات الأمنية التي تواجهها البلدان الإفريقية بصفة عامة. وقد قال في الكلمة التي ألقاها في الاجتماع الوزاري للاتحاد الإفريقي أن الإرهاب والآفات ذات الصلة على غرار الجريمة المنظمة والهجرة هي ظواهر ناجمة بشكل كبير عن استمرار الأزمات والنزاعات في إفريقيا، فأوضح وزير الشؤون الخارجية أن الأوضاع المتأزمة هذه تتطلب جهودا مشتركة لترقية الحلول السياسية قائمة على احترام السلامة والوحدة الترابية للبلدان التي تواجه الأزمة.[30]

2- الهجرة غير الشرعية:

لقد أصبحت الهجرة شغلا لمجموعة كبيرة من دول العالم، ينبغي الإقرار أيضا بان طبيعة ودرجة اهتمام الدول بهذه الظاهرة تختلف من دولة إلى أخرى، ومن منطقة جغرافية إلى أخرى تبعا لعدة عوامل وبناء على طبيعة ودرجة تأثر واهتمام دولة ما بظاهرة الهجرة، يتحدد مقدار حاجتها إلى سياسة خاصة لتأطير هذه الظاهرة والتحكم فيها.[31]

ومن الأسباب الداعية إلى ذلك نلخصها في مايلي:[32]

- التباين الاقتصادي بين الدول المصدرة والمستقبلة للمهاجرين، بحيث يوجد تباين واضح في المستوى الاقتصادي بين دول الضفة الجنوبية للمتوسط، ودول الضفة الشمالية المستقبلة، وذلك نتيجة لتذبذب وتيرة

---

[28]- أسمهان حطاب، **الانقسامات الاثنية في مالي وتأثيره على الأمن الوطني والإقليمي**، مجلة فكر ومجتمع، ع32، الجزائر: طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، أغسطس 2016، ص406.

[29]- أسمهان حطاب، **مرجع سابق**، ص 408.

[30]- **الجزائر تقترح إستراتيجية جديدة لمكافحة الإرهاب**، جريدة البلاد، عدد5481، الخميس 30 نوفمبر 2017، الموافق 11 ربيع الأول 1438، ص2.

[31]- منير مباركية، **نحو سياسة عامة جزائرية فعالة في مجال الهجرة**، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، مخبر دراسات وتحليل السياسات العامة في الجزائر، ع1، سبتمبر 2011، ص42.

[32]- عبد الوهاب عمروش، **مصير الدولة الوطنية في منطقة المغرب العربي بين هاجس الأمن وتحدي التنمية**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والاعلام، 2014/2013، ص245.

التنمية في الدول المغاربية، التي لا تزال اقتصادياتها تعتمد على مورد واحد كالفلاحة أو النفط أو الغاز، وهذه القطاعات لا تضمن استقرار التنمية نتيجة ارتباط هذه المصادر بالأسواق العالمية.

- انتشار البطالة باعتبارها احد الأسباب واخطر مشكلات تواجه الدول العربية المغاربية والتي توجد بها أعلى معدلات البطالة.
- انخفاض نسبة الدخل الفردي وتدهور المستوى المعيشي، بحيث تعد هذه الأسباب الأولى في هجرة الشباب فقد أشارت الدراسة لسنة 2006 عن المجلس العربي للطفولة والتنمية إلى أن أكثر من 80% من سكان العالم العربي يعيشون في فقر مدقع.

3- الجريمة المنظمة:

الجريمة المنظمة خطر يهدد الدول والمجتمعات، ويضعف الأمن البشري والالتزام الأساسي للدول بتوفير القانون والنظام ومكافحة الجريمة المنظمة تؤدي غرضا مزدوجا، فهي تقلص هذا التهديد المباشر لأمن الدول والبشر. كما تشكل خطوة ضرورية في الجهود الرامية لتفادي الصراعات الداخلية وحلها، ومكافحة انتشار الأسلحة ومنع الإرهاب.[33] وفي ظل هذه الظروف الراهنة تعرف المنطقة المغاربية تقاربا ووعيا سياسيا بحجم التحولات التي تشهدها المنطقة إلى جانب الآثار السلبية المترتبة عن هذه الثورات، كتدهور الأوضاع الاقتصادية في كل من ليبيا وتونس، والضغوطات الشعبية المغربية المطالبة بفتح الحدود مع الجزائر للاستفادة من حجم السوق في الجزائر التي تعرف ارتفاعا فاحشا في أسعار المواد ذات الاستهلاك الواسع، هذه المواد خصوصا الفلاحية التي هي موجودة بوفرة لدى المغرب، وهذا ما أدى بالحكومة الإسلامية في المغرب إلى الإعلان عن رغبتها في تفعيل اتحاد المغرب العربي وفتح الحدود مع الجزائر. لكن هذه الأخيرة تربط فتح الحدود بملف الصحراء الغربية وضرورة منح الاستقلال للصحراويين وتطبيق المغرب لقرارات الشرعية الدولية في المقابل تتخوف الجزائر من إدخال كميات هائلة من المخدرات في حدودها الغربية باعتبار المغرب المنتج الأول للحشيش في العالم.[34]

وعليه فالجزائر كغيرها في المنطقة (كتونس والمغرب)، تسعى إلى تفعيل اتحاد المغرب العربي بكل الجهود المادية والبشرية بالرغم من المشاكل التي تعيق هذا المسعى ومحاولة مواجهة التحديات المختلفة في المنطقة كالإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية، كلها تحديات تعيق بناء دولة مدنية حديثة، وبالتالي تكتل مغاربي لأن هذا الأخير لا يمكن للدولة لوحدها أن تحقق هذا المطلب لذا لابد من تكاتف كل الجهود في المنطقة، كالاتفاق حول قضايا أمنية معينة ومنها محاربة الإرهاب وتجريم الهجرة غير الشرعية، إذ يمكن النظر إلى هذا الاتفاق كخطوة نجاح ضمن سياسة تفعيل تكتل إقليمي.

---

[33]- الجمعية العامة للأمم المتحدة، **متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية**، الدورة التاسعة والخمسون، البند 55 من جدول الأعمال، 2 ديسمبر 2004، ص66.

[34]- عبد الوهاب عمروش، **الأمن في منطقة المغرب العربي والساحل التحديات والاستراتيجيات**، مرجع سابق الذكر، ص79.

لهذا عرفت الجزائر عدة جهود وتعاون من أجل إرساء الأمن قي منطقة الساحل الإفريقي نلخص أهم الجهود والدوافع للتوجه نحو هذا المسعى في النقاط الآتية:[35]

- تعود جذور مسألة الأمن على الحدود الجزائرية إلى ما قبل الأزمة اللبيبة والمالية الحالية بكثير، بحيث أنها بدأت في سنوات التسعينات بعد تمرد الطوارق في كل من مالي والنيجر.
- بروز التهديدات الجديدة، بحيث أصبح أمن الحدود الجزائرية في خطر لاسيما في ظل تشعب التهديدات وتشابكها وبروز الفواعل غير الدولاتية (الإرهاب، الجريمة المنظمة، الاتجار بالمخذرات، تحالف الإرهاب والجريمة المنظمة)، وهذا ما دفع بالجزائر إلى الأخذ بعين الاعتبار التهديدات الجديدة، من خلال إعداد إستراتيجية تتلاءم وطبيعة هذه التهديدات.

تعتبر الجزائر الدولة الأكثر نشاطا في ما يتعلق بالحفاظ على الأمن الجهوي في المنطقة، إذ أن جهود الجزائر في الحفاظ على أمن حدودها يعد مساهمة معتبرة في الحفاظ على أمن جيرانها.

- انهيار الدولة في ليبيا وما تبعه من تنقل الأسلحة من المخزون الليبي ووقوعها في يد الجماعات الإرهابية والمتمردين من الطوارق، مما أدى إلى انتشار فوضى السلاح التي بدورها عززت من الانكشافات الأمنية في المنطقة وتهديد الأمن الوطني الجزائري.
- مخلفات التدخل العسكري الفرنسي في مالي، بحيث زاد من فوضى عدم الاستقرار ومن مخاوف الجزائر على حدودها الجنوبية.

وعليه نحاول تقديم في ما يأتي كمحور ثالث بناء الدولة الحديثة، كخطوة لبناء تكتل مغاربي، من خلال معيار قانوني والأخر سياسي.

المحور الثالث: بناء الدولة المدنية الحديثة كمدخل لبناء تكامل مغاربي.

أولا: المعيار القانوني لبناء الدولة الحديثة.

هناك مجموعة من المعايير والأسس التي من خلالها يمكن الحكم أو الإدلاء بقانونية الدولة أو بناء الدولة ومن بين هذه المعايير الدستور وسيادة القانون.

الدستور: تكاد جميع دول العالم اليوم تملك دستورا وهذا كامتداد للتنظيم السياسي للدولة، ولذلك قد يتبادر إلى الذهن تعريف القانون الدستوري بأنه ذلك الفرع من فروع القانون الذي يعني بدراسة القواعد التي ينظمها الدستور ويشمل جميع أحكام الدولة وموضوعه سياسي وقانوني لأنه يطبق على النظم والمؤسسات السياسية وهو القانون الذي تسير عليه الدولة في حياتها السياسية، سواء هذا التنظيم مبني وفق سلطة سياسية ديمقراطية أو تسلطية لأن أغلب الدساتير تبين على أسس ديمقراطية وإنما التباين في الممارسة.[36] كما أن الدستور الديمقراطي عقد واقعي وقيمة أي

[35]– سعيد خطاوي، **الجهود الجزائرية للتعاون الأمني في منطقة الساحل الإفريقي المغزى والأبعاد**، مجلة دراسات حول الجزائر والعالم، الجزائر:مركز البحوث والدراسات حول الجزائر والعالم، ع9، مارس 2018، ص ص 32، 33.

[36]– محمد أنوار، من الموقع: www.ffesj.forumaroc.net/t1007-topic تاريخ التصفح: 20 نوفمبر 2017 على الساعة 10:00.

عقد تكمن أساسا في قبوله الطوعي من قبل أطرافه واحترامهم روح العقد ونصه، كما يقدرونه في استمرار العقد من المحافظة على مكاسب لهم لا تتحقق من دونه، والديمقراطية لن يحققها دستور مهما أحسنت صياغته، وإنما يحققها دستور ديمقراطي يحوز على قبول ويحظى باحترام ويتمتع بالتزام طوعي من قبل القوى الفاعلة في مجتمع المعني، لذلك يجب أن يحوز الدستور الديمقراطي على ثقة المجتمع والدولة ويحظى بالتزام الحكومة والمعارضة بأحكامه نصا وروحا. ومن هنا وجب أن يكون الدستور الديمقراطي معبرا عن تطلعات الجماعة السياسية المعنية، ومقيدا باعتبارات انخراط جميع قواتها الفاعلة في الممارسة الديمقراطية، لذا يجب أن يؤسس الدستور الديمقراطي على قواسم مشتركة وأن تسعى أحكامه إلى إيداع حلول الإشكاليات الفكرية التي قد تحول دون انخراط قوى فاعلة مؤثرة في توجهات المجتمع في الممارسة الديمقراطية.[37] لذلك يمكن أن تستنتج أن دساتير الدول الديمقراطية تختلف من نواح هامة، ولكن هل التنوعات تجعل بعض الدساتير أفضل وأكثر ديمقراطية، وقد تكون الدساتير هامة لديمقراطية الدولة من عدة أوجه:[38]

- الاستقرار: قد يساعد الدستور على تحقيق الاستقرار للمؤسسات السياسية الديمقراطية الأساسية من خلال تأمين جميع الحقوق والضمانات الأزمة.
- الحقوق الأساسية: قد يحمي الدستور حقوق الأغلبية والأقلية وعلى الرغم من هذا المعيار موجود ضمنا في المعيار الأول.
- الحياد: قد يضمن الدستور الحياد بين المواطنين في الدولة، وبعد أن أمنت الحقوق والواجبات الأساسية يمكن أن تؤمن التنظيمات الدستورية أيضا.
- المساءلة: يمكن أن يعد الدستور بحيث يمكن المواطنين من مساءلة القادة السياسيين عن قراراتهم وأعمالهم خلال فترة (معقولة) من الوقت.
- الحكومة الفعالة: أعني بالفعالية أن الحكومة تتخذ إجراءات تتعامل مع ما يعتبره المواطنون أهم المواضيع والمشاكل التي يواجهونها.
- الشرعية: إن استفتاء المعايير السابقة يذهب بعيدا نحو تقديم شرعية كافية للدستور إلى جانب ولاء المواطنين والصفوة السياسية بما يضمن بقاءه، إلا أنه في دول معينة يمكن أن تصبح بعض التنظيمات الدستورية أكثر توافقا من غيرها التي لها مبدأ تقليدي للشرعية.

وعليه يمكن القول أن من شروط بناء دولة مدنية حديثة قائمة على الديمقراطية ضامنة للحقوق والحريات العامة، توفر بناء دستور ديمقراطي توافقي، في إطار تنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع (الحاكم والمحكوم)، وهذا من خلال القدرة على إستعاب كافة الإرادات السلمية للمجتمع.

ثانيا: المعيار السياسي لبناء الدولة الحديثة.

[37]– علي خليفة الكواري وآخرون، **المسالة الديمقراطية في الوطن العربي**، بيروت: دراسات الوحدة العربية، 2000، ص38.

[38]– روبرت دال ترجمة أحمد أمين الجمل، **عن الديمقراطية**، القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 2000، ص ص115-117.

أصبحت في الوقت الحالي عملية بناء الدولة الحديثة أكثر من ضرورة في العالم بصفة عامة والمغرب العربي بصفة خاصة، لما يشهده العالم من تغيرات ورهانات قد تؤثر في بنية الأنظمة السياسية بشكل عام، هذا ما يستدعي النظر إلى هذه المؤسسات باعتبارها اللبنة الأساسية في بناء الدولة، ومن بين هذه المؤسسات المجتمع المدني.

المجتمع المدني: المجتمع المدني يلعب دور كبير في عملية بناء الدولة وهذا من خلال مشاركته الفعالة في اتخاذ التدابير التي تخص الشأن العام وهذا في تقريب المواطن من الإدارة وجعله همزة الوصل بين الدولة (الإدارة) والمواطن على المستوى الوطني وللتفصيل أكثر سنتطرق إلى مفهوم المجتمع المدني.

الموسوعة السياسية طرحت مفهوم المجتمع المدني كعنصر معارض أو مقاوم أو موازي للدولة، من خلال تحديد علاقة الدولة (كمجتمع سياسي) والمجتمع المدني، هي أحد الرهانات الانقلابية التي أحدثها ماركس في مواجهة فلسفة هيجل " فالعائلة والمجتمع المدني البرجوازي هما أحد أجزاء الدولة، وهما حقائق، روحية موجودة للإرادة، هما بعض الوجوه لوجود الدولة، عائلة ومجتمع مدني برجوازي، هما بذاتها الدولة.[39]

كما تجرى مناقشة المجتمع المدني في الجدالات الغربية عادة باعتباره قوة مهمة تحقق التوازن إزاء نفوذ الدولة الوطنية وتتضمن الأمثلة التاريخية أطروحة لوك Locke القائلة بأن المجتمع المدني توفر الحماية من التجاوزات المحتملة لسلطة ومن تعسفها، ويطالب مونتسكيو Montesquieu على نحو مشابه بالتوازن بين سلطة الدولة والاتحادات الحديثة أما توكفيل Toukfil فدافع عن الحكم الذاتي والمشاركة المدنية بوصفها وسائل للتصدي لانتهاكات السلطة من قبل الدولة أو غيرها من الأغلبية الاجتماعية[40]. فتقوية المجتمع المدني هو محاصرة للدول وسلطتها المطلقة، وهو إحياء للمبادرات القاعدية وبث الروح في المؤسسات والمنظمات و التظامنات الشعبية المختلفة[41].

إن وضع الديمقراطية في المجتمع المدني وربطها بعملية الإنتاج الاجتماعية لا يستقيم من دون ربطها بالقوى الاجتماعية الفاعلة، والديمقراطية هي اتساق الشكل السياسي مع المضمون الاجتماعي، أي وحدة الشكل والمضمون، فان هذه الوحدة المنشودة لا تتحقق إلا عبر توسطات، ومن خلال سيرورة تحولات متاخذة ومتكاملة. أهم هذه التوسطات التي تبدو في منظور تاريخي، مرحلة لازمة وضرورية لبلوغ الديمقراطية هي دولة الحق والقانون أي بناء دولة مدنية حديثة.[42] أي لا يمكن الحديث عن الديمقراطية دون توفر شرط دولة الحق والقانون (الدولة المدنية الحديثة) ومجتمع مدني فعال في ظل العملية التعاقدية. أما في المغرب العربي فلقد أعاقت عدة انكسارات وتأخره التاريخي طرح الإصلاح وتأصيله وتوفير شروط إنجازه، لأن لا إصلاح دون دولة في حجم قوة الإصلاح، ولا حديث عن إصلاح الدولة دون مجتمع متكامل ومندمج معها أو في أدنى الحالات متصالح معها في الأولويات والضروريات، كما أن الإخفاق لم يجد مصدره في طبيعة الإرث الذي بقي المغرب العربي منشدا إليه دولة ومجتمعا، بل أيضا في ظرفية

---

[39]– عبد الوهاب الكيالي وآخرون ، **موسوعة السياسة (م ن)**، ج6، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات 1990، ص 25.

[40]– مارتينا فيشر ، ترجمة يوسف حجازي، **المجتمع المدني ومعالجة النزاعات(الإمكانيات والتحويلات)**،(د،ع، ن): مركز بحوث يرغهوف للإدارة البناءة للنزاعات والنشر ، أكتوبر،2006، ص 26، 27 .

[41]– برهان غليون، **مجتمع النخبة**، بيروت، معهد الإنماء العربي للنشر 1986، ص 280 .

[42]– توفيق المديني، **تونس الثورة المغدورة وبناء الدولة الديمقراطية، الطوباوية الأصولية في السلطة**، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013، ص245.

النصف الثاني من القرن التاسع عشر، المتسمة بتصاعد حركات التوسع والاستعمار وكل أشكال التنافس على فضائه الجغرافي ومجالاته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.[43]

بناءا على هذه التعاريف المقدمة يمكن القول أن المجتمع المدني هو محور الديمقراطية التشاركية وهو مظهر من مظاهر الدولة الليبرالية (الدولة المدنية الحديثة)، يعمل بالتوازي مع السلطة السياسية من خلال الدفاع عن المصالح المجتمعية والحقوق الإنسانية للإنسان هذا من جهة، ومن جهة أخرى يسهم المجتمع المدني في بناء الدساتير من خلال دور الوساطة في تقريب المطالب المجتمعية من الدولة وذلك في إدراجها وفق النصوص القانونية في الدستور بهدف إنشاء دستور توافقي يظم كل شرائح المجتمع وعليه فالمجتمع المدني يتميز بمقومات نلخصها كالآتي: المشاركة، المساءلة، الشفافية.

خاتمة:

حاول هذا المقال إبراز دور الدولة المدنية الحديثة في إنشاء تكتل مغاربي في المنطقة، مع محاولة رصد بعض الآليات أو المعيقات التي تحول دون تحقيق ذلك، لذا كضرورة لبناء اتحاد مغاربي لابد من بناء أولا دولة مدنية حديثة ترتكز على أسس ومعايير الديمقراطية ولكي يتحقق ما سبق، فهو مرهون بتحسين وتفعيل الظروف والتحديات الراهنة منها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتضافر الجهود الإقليمية كتبني مقاربة أمنية في المنطقة للتصدي لكل التهديدات الجديدة العابرة للحدود (الإرهاب والجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية)، ومحاولة مواكبة التبادل الحر في جميع المجالات كخطوة مدعمة لتفعيل هذا المسعى (اتحاد المغرب العربي). ولكي يتحقق هذا المسعى لابد من الارتكاز لمعيار قانوني من خلال الاحتكام لدستور ديمقراطي توافقي من جهة ومن جهة أخرى، معيار سياسي من خلال تأسيس مجتمع مدني فعال.

[43]– أمحمد مالكي، **الدولة في المغرب العربي الإرث التاريخي وأنماط المشاركة السياسية**، الرباط: المطبعة الوطنية والوراقة، 2001، ص94.

references

1- Saleh Belhadj, Research and Views on the Question of Democratic Transition, Algeria: Laboratory for Public Policy Studies in Algeria, 2012.
2- Muhammad Qadousi, the modern state in the Arab world and the phenomenon of energetic rents, Algeria: Ibn al-Nadim for publication and distribution, 2015.
3- Ibtisam Al-Ketbi and others, where do the Arabs go see 30 thinkers about the future of Arab revolutions, Beirut: Arab Thought Foundation, 2012.
4- Muhammad Salih Al-Harmassi, An Approach to the Problematic Identity of Contemporary Arab Maghreb, Damascus: Dar Al-Fikr Publishing, 2001.
5- Abbas's Desires, The Structural Crisis of Contemporary Arab Countries, Democracy Magazine, (DSN), p. 5. On www. democracy Ahram. Org website:
6- Sufyan Dassi, Societal Divisions and Power Struggle in Africa: A Study of Ethnic Complexities and the Problem of State Building in Nigeria, African Readings Magazine, p 33, Year 13, Cairo, September 2017.
7- Iman Ahmed, Readings in Democracy and Democratic Transition, Part 2, Cairo: The Egyptian Institute for Political and Strategic Studies, 5 March 2016.
8- Abdul Hamid Al-Jazzar Hijazi, Economic Factors and the Phenomenon of Political Instability in Kuwait, Arab Economic Research Pg 63, 64, (DNN), Fall 2013.
9- Mohamed Malki, The State in the Arab Maghreb: Historical Legacy and Patterns of Political Participation, Rabat: National Press and Paper, 2001.
10- Charlie Tilly, translated by Fadel Tabakh, Democracy, Beirut: Center for Arab Unity Studies, 2010.
11- Aida Muslim Hammad Al-Nawayha, The Role of Civil Society Organizations in the Democratic Transition in Jordan (1989-2009), (Master's Note in Political Science, Middle East University College of Arts and Sciences, 2010/2011).
12- Tawfiq Al-Madini, Tunisia, the Revolution of the Better State, and the Building of a Democratic State, Fundamentalist Utopia in Power, Beirut: Arab Science House Publishers, 2013.
13- Hassan Mohamed El-Zein, The Arab Spring, The Last Middle East Operations, Beirut: New Publishing House, 2013.
14- Rafiq Al-Habib, Transitions of the State and Society after the Arab Spring, (DNN), (DNN), 2013.
15- Muhammad Turki bin Salama, The Jordanian Youth Movement in the Shadow of the Arab Spring, A Field and Qualitative Study, Amman: Future Foundation and Al-Badil Center for Studies and Research for Publishing, 2013.
16- Fouad Al-Saeed, The Egyptian Revolution, Interactions of the Extended Transition Phase, and Future Scenarios, The Arab Spring Book, Salvation Revolutions from Tyranny, Beirut Case Study: Dar Al-Kitab Publishing House, 2013.
17- Hamzi Al-Mustafa, The Revolutions and the Limitations of Western Thinking about Democracy in Arab Societies, Doha: Arab Center for Research and Policy Studies 2011.
18- Kazem Al-Mousawi, The Time of Arab Anger, New Popular Revolts, 2nd Edition, (DNN), (DNN), 2012.
19- Salem Paul and Amanda Kaddalik, Challenges of the Transitional Process in Libya, The Arab Spring Book, Revolutions of Salvation from Tyranny, Beirut Case Study: Dar Al-Kitab Publishing House, 2013.
20- Fakhr al-Din Mihoubi, The State of the Problem of State Building in the Arab Maghreb: A Study in the Development of the Post-Colonial State, Cairo: Al-Wafa Legal Publishing Library, 2014.
21- Hussein Bawadi, Human Rights between the Hammer of Terror and the Anvil of the West, Cairo: Dar Al-Fikr Al-Jami` for Publishing, 2004.
22- Muhammad Al-Masalha, Developments in the International Structure and its Impact on the Phenomenon of Terrorism, The Arab Journal of Political Science, Beirut: Center for Arab Unity Studies, p. 21, Winter 2009.

23- Abdel-Wahab Amrouche, Security in the Maghreb and Sahel Region Challenges and Strategies, Algerian Journal of Public Policies, Laboratory for Public Policy Studies and Analysis in Algeria, No. 2, October 2013.
24- Asmahan Hattab, Ethnic Divisions in Mali and Its Impact on National and Regional Security, Fekr wa Society Society, No. 32, Algeria: Taksig Com for Studies, Publication and Distribution, August 2016.
25- Algeria proposes a new strategy to combat terrorism, Al-Bilad newspaper, No. 5481, Thursday 30 November 2017, corresponding to Rabi` al-Awwal 11, 1438.
26- Munir Mubarakia, Towards an Effective Algerian Public Policy in the Field of Immigration, Algerian Journal of Public Policies, Laboratory for Public Policy Studies and Analysis in Algeria, No. 1, September 2011.
27- Abdel-Wahab Amrouche, the fate of the national state in the Maghreb between the concern of security and the challenge of development, PhD thesis in political science, University of Algeria: Faculty of Political Science and Information, 2013/2014.
28- United Nations General Assembly, Follow-up to the outcome of the Millennium Summit, fifty-ninth session, agenda item 55, December 2, 2004.
29- Saeed Khatawi, Algerian Efforts of Security Cooperation in the Significant African and Coastal Sahel Region, Journal of Studies on Algeria and the World, Algeria: Center for Research and Studies on Algeria and the World, p. 9, March 2018.
30- Mohamed Anwar, from the website: www.ffesj.forumaroc.net/t1007-topic
3- Ali Khalifa Al-Kuwari and Others, The Democratic Issue in the Arab World, Beirut: Arab Unity Studies, 2000.
32- Robert D. Translated by Ahmed Amin El Gamal, on Democracy, Cairo: The Egyptian Association for the Diffusion of World Knowledge and Culture, 2000.
33- Abd al-Wahhab al-Kayyali and others, Encyclopedia of Politics (MN), part 6, Beirut: Arab Institute for Studies, 1990.
34- Martina Fischer, translated by Youssef Hegazy, Civil Society and Conflict Resolution (Possibilities and Remittances), (D, A, N): Yerghoff Research Center for Constructive Management of Conflict and Publishing, October 2006.
35- Burhan Ghalyoun, Elite Society, Beirut, Arab Development Institute for Publishing, 1986.
36- Moataz Salama, Strategic Transitions in the Arab Regional System 2011-2012, Foresight Vision, Rabi` Al-Thani 27, 1434. March 9 on the website:
www.alarabiya.net/ar/arabic-studies 09/03/2013.
37- Soufiane Fouka, Malika Boudiaf, Good Governance, Political Stability and his Role in Development, Presenter